محمود عثمان متخوف من حرب طائفية في دمشق

نائب: لو دُعم الفلسطينيون كما يدعم المسلحون في سوريا لانتهت إسرائيل

□ بغداد / المدى

طالب النائب عن التحالف الوطني كريم عليوي، جميع الدول الإسلامية بموقف موحد من اجل بقاء سوريا ضمن مجلس التعاون الإسلامي، واصفا قرار قمة مكة بتعليق عضويتها بـ"المخزي"، فيما أبدى النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان تخوفه من اندلاع حرب طائفية ومذهبية في سوريا وامتدادها إلى العراق.

وقال النائب عليوي، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى": على الدول الإسلامية أن تقف موقفا واحدا من أجل بقاء سوريا ضمن مجلس التعاون الإسلامي، مضيفا "لو دعم الفلسطينيون مثلما تم دعم المسلحين في سوريا لحقق الفلسطينيون انتصارات باهرة على إسرائيل"، على حد قوله.

وأضاف "هناك مصالح شخصية

تتخذها قيادات السعودية وقطر من أجل بقائها في السلطة"، مشيرا إلى أن "القمة الإسلامية تخص الإسلام عامة ولا تخص نظاما معينا وسوريا هي دولة عربية إسلامية ولا يحق لأي بلد أن ينكر هذا الموضوع".

يذكر أن مؤتمر القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي، قد اختتم أعماله، فجر أمس الخميس، بقرار تعليق عضوية سوريا في المنظمة، مشيرا في بيانه الختامي إلى ما اسماه "موجة القمع العنيفة التي تشنها الحكومة السورية ضد شعبها".

وتشهد عدة مدن سورية منذ أكثر من عام إعمال عنف بين الجيش النظامي السوري ومسلحين، بالإضافة إلى خروج تظاهرات واحتجاجات شعبية تطالب بتغيير النظام السوري، في حين أن هنالك معلومات من مصادر مختلفة تفيد بدعم مادي ومسلح من قبل السعودية وقطر وتركيا إلى المعارضين المسلحين في سوريا ضد نظام بشار الأسد.

بدوره يرى النائب عن ائتلاف دولة القانون فالح الزيادي، أن موقف السعودية وقطر وبعض الدول الخليجية من العراق واضح "هدفه إسقاط العملية السياسية من خلال زرع الفتن والطائفية في البلاد".

وذكر في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، أمس الخميس، أن "السعودية وأمثالها من دول الخليج تحاول مرارا وتكرارا إفشال العملية السياسية في البلاد من خلال دعمها المادي لتنظيم القاعدة من اجل قتل المزيد من أبناء شعبنا العراقي".

وتابع "الجانب السعودي يتجه باتجاه عدم تطبيع العلاقات مع العراق وهذا ما لاحظناه في اغلب المؤتمرات العربية ففي مؤتمر القمة العربية الذي جرى في العراق كان الأقل نسبة تمثيل بين جميع الدول العربية الحاضرة".

وأشار الزيادي إلى أن "السعودية تخشى أن يعود العراق إلى وضعه الطبيعي في المنطقة وأن يكون قطبا مؤثرا في المنطقة لذا فهي تسعى جاهدة إلى أن لا يستعيد العراق وضعه سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي".

إلى ذلك، أبدى النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان، تخوفه من اندلاع حرب طائفية ومذهبية في سوريا وامتدادها إلى العراق.

وبين عثمان في تصريح أوردته وكالة "أنباء بغداد الدولية"، أمس الخميس، أن الأزمة السورية بدأت تتطور وتأخذ منحى طائفياً ومذهبياً قد تشمل المنطقة بشكل عام والدول المجاورة لسوريا بشكل خاص، ومن تلك الدول العراق وإيران اللتين تشهدان تعددية طائفية وقومية.

وحذر من أن "الأوضاع في سوريا قد تنعكس على العملية السياسية في العراق التي ما يزال الشعب غير راض عنها أصلا بسبب الأزمات السياسية المتتالية وهذا بدوره له تأثيرات سلبية من سوريا على الوضع العراقي".

وطالب عثمان "الحكومة العراقية بالحفاظ على الوضع الداخلي للبلد لكي لا يتأثر بالوضع السوري واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والحيادية اتجاه سوريا".

الأحرار تتفق مع الوقف السني على نبذ الدعوات الطائفية

□ بغداد / المدى

اتفقت كتلة الأحرار مع رئيس الوقف السني، على نبذ كل الدعوات التي تدعو لترسيخ الطائفية.

وذكر بيان صحفي لكتلة الأحرار، اطلعت عليه "المدى"، إن وفدا من الكتلة برئاسة النائب بهاء الأعرجي وعضوية كل من أمير الكناني وعلي التميمي وجواد الجبوري، اتفقوا مع رئيس الوقف السني الدكتور أحمد عبد الغفور السامرائي في جامع أم القرى ببغداد على نبذ كل الدعوات التي تدعو لترسيخ الطائفية.

وأشار البيان إلى أن الجانبين تباحثا "حول موضوع الأزمة السياسية في العراق وكيفيه الخروج منها، كذلك تم التباحث في الأوضاع الإقليمية وعلى وجه التحديد الوضع في سوريا وما سوف تتركه من آثار على الوضع في العراق".

وقال الأعرجي في البيان: "علينا أخذ الاحتياطات كافة، حتى لا تكون فتنة طائفية جديدة في العراق بعدما عانى الكل من تلك الفترة"، مشيرا إلى أنه "تم الاتفاق على عدة أمور أولها أن يعمم خطباء الجمعة من كلا الطرفين بضرورة التأكيد على الأخوة والوحدة بين كل مكونات الشعب العراقي بغض النظر عن طائفته أو قوميته وأن نرفض رفضا قاطعا كل الدعوات التي تدعو إلى الطائفية أو إلى مناطق جغرافية معينة".

وأوضح الأعرجي أنه "تم التباحث أيضا في الأزمات التي تكون في الأوقاف بصورة عامة، خصوصا بعد أن أصبح هناك وقف سني ووقف شيعي والتخصيصات التي تكون للأوقاف والدور الذي تقوم به الأوقاف ليس فقط على الصعيد العقائدي".

وشدد على أن "يكون هناك دور في الاستثمارات وخاصة في الاستثمارات التي تدعم العوائل المتعففة والفقيرة وخاصة الأيتام والأرامل"، مبينا أن كتلة الأحرار تدعم هذه التوجهات سواء كانت خاصة بالوقف السني أو الشيعي.

نواب يطعنون بقانون الانتخابات المحلية أمام المحكمة الاتحادية

□ بغداد / المدى

رجح القيادي في الحزب الشيوعي العراقي مفيد الجزائري، رفع دعوى الطعن في قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ (المعدل) إلى المحكمة الاتحادية، فيما أكدت لجنة الإقليم والمحافظات النيابية، إمكانية إعادة التصويت على فقرتين من تعديلات القانون المذكور بعد الطعن بآلية التصويت.

وقال الجزائري في تصريح نقلته وكالة "آكانيوز" للأنباء: إن "دعوى الطعن تتعلق بالفقرة الخاصة بآلية توزيع المقاعد الشاغرة"، مبيناً أن "القانون المذكور ينص على منح المقاعد الشاغرة عند وجودها إلى القوائم الفائزة، وليس إلى الباقي الأقوى".

وكان مجلس النواب قد صوت مطلع الشهر الجاري على تعديلات قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، من دون الأخذ بقرار المحكمة الاتحادية القاضي باحتساب الأصوات حسب (الباقي الأقوى).

وشدد الجزائري على أن ذلك "يشكل انتهاكا صريحا لحق المواطنين في اختيار ممثليهم، وخرقا جليا للدستور ولمبادئ الديمقراطية، كما أنه يتعارض مع قرار المحكمة الاتحادية، الذي نص على عدم دستورية الفقرة المماثلة في قانون انتخابات مجلس النواب".

وأضاف الجزائري الذي لم يفز حزبه بأي مقعد نيابي خلال الدورة الحالية، أن "ملف دعوى الطعن أصبح جاهزا الآن، وأن المدعين هم مجموعة من النواب والسياسيين"، مرجحا أن ترفع الدعوى إلى المحكمة الاتحادية.

وأشار إلى أن "عددا من القوى السياسية والشخصيات المستقلة، دانت هذا التجاوز على الدستور وعلى قرار القضاء، وإن بعضها يشارك في التحرك لإلغاء النص الجائر المذكور، الذي يسرق ملايين الأصوات من الناخبين ويمنحها للكتل المتنفذة".

وكانت عدة كتل سياسية صغيرة طالبت بتعديل النظام الانتخابي المعتمد في قانون الانتخابات واعتبرت المضي به في الانتخابات المقبلة مصادرة لأصوات الناخبين.

من جانبها، أكدت لجنة الإقليم والمحافظات النيابية، أمس الخميس، إمكانية إعادة التصويت على فقرتين من تعديلات قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي بعد الطعن بآلية التصويت أمام المحكمة الاتحادية.

وأعلنت كتلة الفضيلة المنضوية في التحالف الوطني الأسبوع الماضي عن جمع تواقيع ٥٥ نائبا لطلب إعادة التصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي.

وقال عضو لجنة الأقاليم مهدي حاجي: إنه "من حيث المبدأ لا يمكن إعادة التصويت على جميع تعديلات قانون ٣٦ بل يمكن إعادة التصويت على فقرتين أهملها رئيس مجلس النواب من التصويت واللتين جاءتنا في سياق ثلاثة مقترحات اعتمد احدهما وأهمل المقترحين الآخرين".

وأضاف أنه "يجوز الطعن أمام المحكمة الاتحادية بشأن آلية إهمال المقترحين الخاصين باعتماد المفوضية على إحصاءات وزارة التخطيط في الانتخابات وفقرة الباقي الأقوى".

بغداد تضيّف مؤتمراً لمكافحة الإرهاب قريباً

□ بغداد / المدى

كشف عضو لجنة العلاقات الخارجية النيابية عبد الرحمن اللويزي، إن العراق يعتزم استضافة مؤتمرا يختص بشؤون مكافحة الإرهاب خلال المرحلة المقبلة.

وقال اللويزي لوكالة الصحافة المستقلة "إيبا": إن العراق "بدأ بمحاولة تثبيت أقدامه ليصبح بلداً فاعلاً وأن يكون دوره فاعل وريادي على محيط العالم العربي والدولي لامتلاكه جميع مقومات الريادة".

وأشار إلى أن "الخبرة التي اكتسبتها الأجهزة الأمنية في مقارعة الإرهاب طيلة المرحلة السابقة التي استمرت لتسعة سنوات، هي جديرة بالإفادة منها".

وأكد أن "تضييف العراق لمؤتمر يعنى بشؤون مكافحة الإرهاب يأتي في سياق عودة العراق إلى دوره العالمي، بعد استضافته لمؤتمر القمة العربية، ومؤتمر ٥+١ الخاص بملف إيران النووي".ودعا اللويزي إلى أهمية إفادة بعض الدول من تجربة العراق في مكافحته للإرهاب، مؤكدا أن العراق أصبح خبيراً في هذا المجال على مدى السنوات التسع الماضية.

البزوني يرى في عودة المطلك إلى مجلس الوزراء "مصلحة للبلد وحلاً للخلافات"

□ بغداد / المدى

اعتبر النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني، رجوع نائب رئيس الوزراء صالح المطلك إلى مجلس الوزراء بأنه يصب في مصلحة البلد وحل الخلافات السياسية.

وقال البزوني، في تصريح صحفي، أمس الخميس: إن "تصريحات المطلك الأخيرة يراد من خلالها إثبات أن رئيس الوزراء نوري المالكي دكتاتور بطريقة أو بأخرى"، مشيرا إلى أنه "يريد أن يوضح للآخرين بأنه عندما صرحت بأنه دكتاتور تم طردي وعندما صرحت بأنه غير دكتاتور أرجعني وأن القضية تدار بهذه العقلية وليست بالمهنية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قدم طلبا العام الماضي إلى مجلس النواب لسحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بعد أن وصف الأخير خلال مقابلة صحفية المالكي بـ"الدكتاتور".

وأضاف البزوني أنه "ضمن اتفاقية أربيل رفع الاجتثاث عن المطلك وظافر العاني"، مبينا أن "المطلك دخل في البداية ضمن صفقة سياسية وهذه الصفقة مازالت مستمرة".

ولفت البزوني إلى أن "عودة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك إلى مجلس الوزراء فيها مصلحة كبيرة للبلد وفيها حل للخلافات السياسية بالتالي تقرب وجهات النظر بين الكتل لان المطلك له قاعدة شعبية ويمثل كتلة كبيرة داخل مجلس النواب".

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي التقى بنائبه القيادي في القائمة العراقية صالح المطلك في مكتبه الثلاثاء الماضي.

وأكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك يوم الجمعة الماضي أن الخلاف بينه وبين المالكي انتهى.

شددتا على أن تتخذ الحكومة والبرلمان موقفا تجاهه

السعد ونصيف تستنكران "الصمت العراقي" تجاه المسلسل الكويتي المسيء للعراقيين

□ بغداد / المدى

ما زالت احتجاجات بعض السياسيين متواصلة ضد المسلسل التلفزيوني الكويتي (ساهر الليل وطن النهار)، ففيما دعت النائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد البرلمان إلى شجب واستنكار عرض المسلسل، أبدت النائبة عن الكتلة العراقية الحرة عالية نصيف استغرابها من الصمت العراقي تجاه المسلسل.

وقالت السعد في تصريح أوردته وكالة الصحافة المستقلة "إيبا": إن المسلسل الكويتي "أظهر فيه المؤلف والمخرج العراقيين بصورة وحشية وغير إنسانية".

وأضافت "أن عرض مسلسل كهذا يصور العراق وشعبه بصورة غير جيدة يجب أن يدان ويستنكر من قبل مجلس النواب، وبالنسبة للقناة التي عرضته يجب أن يأخذ موقف بحقها".

وبينت السعد "إظهار الجانب السلبي للعراق والتغافل عن الجانب الذي تعرض له من ويلات ودمار خلال فترة غزو النظام السابق للكويت، والتركيز على غزو الكويت فقط، وعرض صورة العراقيين بوحشية فيه إهانة للشعب العراقي".

ودعت السعد مجلس النواب إلى التصدي لمثل هكذا مواضيع أو أي دراما تسئ للشعب العراقي، لاسيما وأن العالم كله يعرف من هو العراق وشعبه وما تاريخهم النضالي، مشيرة إلى أن عرض مسلسل كهذا لا ينسجم والواقع العراقي والكويتي.

وأكدت أن عرض مسلسل ساهر الليل الكويتي سيجعل دول العالم تأخذ صورة سيئة عن العراق وشعبة، مشددة على أن الشعب العراقي شعب محترم ودولته ذات سيادة ويجب أن لا تمس كرامتهما.

النائب عن الكتلة العراقية الحرة عالية نصيف، استغربت "الصمت العراقي" تجاه قيام الكويت بعرض مسلسل تلفزيوني معبأ بالشتائم الموجهة إلى الشعب العراقي.

وقالت نصيف في تصريح نقله المكتب الإعلامي للكتلة: منذ بداية الشهر الفضيل ونحن نتابع على مضض المسلسل الهابط فنيا وأخلاقيا، ونترقب ردا عراقيا على ما يدور في أحداثه من معالجات تاريخية مغلوطة وما جاء في حواراته من شتائم سوقية ضد الشعب العراقي.

وتابعت "ورغم أننا أردنا أن لا نسبق الأحداث إلا أن المسلسل استمر في سيره نحو نهايته دون أن نسمع أي رد عراقي عبر القنوات الدبلوماسية والحكومية، أو من خلال مجلس النواب الذي يمثل سلطة الشعب".

ولفتت نصيف إلى أن "محاولات القائمين على إنتاج هذا المسلسل يحاولون التكسب على حساب الشعبين العراقي والكويتي اللذين دفعا ثمنا غاليا بسبب سياسات النظام السابق، ولا نرى أي مبرر اليوم لإنتاج أعمال فنية تتطرق إلى تلك الحقبة السوداء واستغلالها للعبث بمشاعر الشعبين وتعبئتها بالشتائم الرخيصة التي تضمنها الحوار بين شخصيات المسلسل ضد الشعب العراقي".

وشددت نصيف على "ضرورة أن يكون هناك ردا عراقيا واضحا تجاه هذا المسلسل الهابط الذي لا نرى هدفا من إنتاجه سوى تأجيج مشاعر البغض والكراهية بين الجانبين".

يذكر أن عددا من الفضائيات العربية باشرت منذ بداية شهر رمضان بعرض حلقات المسلسل الكويتي (ساهر الليل.. وطن النهار) الذي يتطرق إلى حقبة الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، مما أثار جدلا ساخنا في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) لم يقتصر على مشتركين ومدونين عراقيين وكويتيين فحسب، بل اشترك فيه مدونون من مختلف البلدان العربية بين مؤيد ورافض للمسلسل.

الدايني تصف زيادة أعضاء مفوضية الانتخابات بـ"تكريس للمحاصصة"

نائب عن القانون يشدد على إدخال خبراء قانون في المحكمة الاتحادية

□ بغداد / المدى

طالب النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوي في التحالف الوطني، إحسان العوادي، بضرورة زيادة أعضاء المحكمة الاتحادية وإدخال خبراء متخصصين بمجال القانون فيها، فيما عدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني زيادة عدد أعضاء مفوضية الانتخابات بأنه "تكريس للمحاصصة".

وقال العوادي في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، أمس الخميس: إن عملية ترشيق الوزارات هي سياسة حكومية من اجل تخفيف النفقات وتنظيم الحكم داخل الكابينة الحكومية.

وأشار إلى أن "هناك الكثير من المؤسسات بحاجة إلى تقليص وربما ترشيق مع مؤسسات أخرى، كمؤسسة مفوضية الانتخابات التي لا تحتاج إلى زيادة أعضائها لأنها في حال وسعت سيكون هناك صعوبة في عملية اتخاذ القرار".

وطالب العوادي بضرورة "زيادة أعضاء المحكمة الاتحادية بهدف حماية جميع مكونات الشعب العراقي، لان المحكمة باعتبارها أعلى سلطة في البلاد"، مشددا على ضرورة إدخال خبراء متخصصين بمجال القانون للمحكمة بغية ضمان سلامة جميع طوائف الشعب العراقي.

ولا يزال إقرار بعض القوانين مثل قانون المفوضية، رهينة التعليق داخل مجلس النواب، بسبب استمرار الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد وعدم توصل الكتل السياسية إلى صيغة حل للمشاكل العالقة بينها.

وأجل مجلس النواب ست مرات إقرار قانون المحكمة الاتحادية بسبب الجدل الدائر بين النواب بشأن الفقهاء الإسلاميين.

وكان رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب خالد شواني، قد أكد في وقت سابق التوصل إلى اتفاق يقضي بتشكيل المحكمة الاتحادية من سبعة عشر عضوا، منهم تسعة قضاة، وأربعة فقهاء في الشريعة الإسلامية، وأربعة خبراء قانونيين.

وبين أن "مشروع القانون منح حق الطعن لفقهاء الشريعة في أي قانون يخالف الدين الإسلامي، وحق النقض لخبراء القانون في حالة عدم دستورية القوانين المقدمة إليهم"، مؤكدا أنه بالتوصل إلى هاتين الصيغتين تم حل معظم الخلافات التي حالت دون التصويت على قانون المحكمة الاتحادية.

وكان مجلس النواب قد صوت في ٦ من الشهر الجاري على قرار بتمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمدة ٣٥ يوما بعد عدم التوصل إلى توافق سياسي بخصوص زيادة عدد أعضاء المفوضية.

من جانبها، قالت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني، أمس الخميس" إن "كل شيء في العراق أصبح خاضعا للمحاصصة وهذا ما تخضع له اليوم مفوضية الانتخابات"، واصفة زيادة عدد أعضاء المفوضية بأنه "تكريس للمحاصصة".

وذكرت في تصريح أوردته وكالة "أنباء بغداد الدولية"، أن مفوضية الانتخابات "خضعت هي الأخرى للمحاصصة وهذا الأمر ربما سيؤثر على عملها لاسيما مع دخول الأحزاب على الخط التي تطالب بتمثيل أكبر في الهيئات المستقلة سواء المفوضية أم غيرها.

وشددت الدايني على "ضرورة مغادرة الساسة هذا المنهج وأن يبتعدوا عن المحاصصة الطائفية والسياسية كونها من أوصل البلد إلى هذا الوضع"، مبدية استغرابها من "مطالبة الكتل بتمثيل أكبر داخل المفوضية في الوقت الحالي"، مؤكدة على أن تكون المفوضية الجديدة قادرة على أداء عملها بنجاح.